

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية



المستقبل العراقي

للداسات السياسية والاستراتيجية

2012

حزيران / 2026

العدد (6)

الترميز الدولي: 8240-2790

رقم الإيداع في دارالكتب والوثائق ببغداد (2570) لس 2022 نة

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراستات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جواد العرداوي / اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال / اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة / اختصاص علوم السياسية / دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي / اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن / مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناجي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د. حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د. فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية / دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن - جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن - جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي: أ.م.د. بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الإشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م. ضياء مظهر - م.م. كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م. علي عبد السادة جبر - م.م. علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراستات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- ❖ مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- ❖ يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- ❖ يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة

ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معداً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية. ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحة مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.

- الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراتته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مديلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)

- لا تنشر المجلة مستلاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرت إلا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذه الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.

- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500-3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000-10000) كلمة للمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالآتي:

أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة على برنامج الاستلال الإلكتروني (Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القُراء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئٍ مرّجّ ثالث. وتلتزم المجلّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقُراء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلّف أجرة النشر التي تفرضها المجلة وفقاً لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلّف استرجاع هذه الأجرة في حال رفض بحثه.

دليل المُقيِّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أن يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة بخصوص البحث المُرسَل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسَل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أن يعتذر ويقترح مُقيِّمٍ آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المُؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطي من المُؤلِّف ورئيس هيئة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمُؤلِّف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المُؤلِّف، أو أيَّة اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المُؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المُؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المُؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أن تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المُؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمُؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثه المُرسَل للنشر، ويجب أن تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المُؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أن تقوم بها هيئة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أن يقوم بها المُؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكّمين) على حدٍ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلة البحث على قارئٍ مرّجّحٍ آخر.
- تعتمد المجلة تنظيمًا داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
22-1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	1
52-23	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	2
74 -53	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلّ دستور 2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	3
101-75	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	4
126-102	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	5
145-127	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	6
184-146	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	7
202-185	دور التعاون الدولي في الحدّ من الهجرة غير الشرعية	8
226-203	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	9
245-227	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	10
273-246	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	11
299-274	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	12
329-300	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	13
348-330	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	14
373-349	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	15
390-374	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	16
414-391	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	17
433-415	الأمن السيبراني وعلاقته بالأمن القومي: دراسة تحليلية	18
455-434	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	19
486-456	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	20
507-487	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	21
530-508	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	22
563-531	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	23
589-564	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	24
609-590	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	25
630-610	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	26
654-631	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	27
677-655	التحالف الروسي- الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	28
699-678	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	29
727-700	صعود اليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوروبي	30
751-728	الهجرة الخارجية من العراق: الأسباب والتحديات	31
786-752	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	32
805-787	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	33
829-806	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجاً	34
852-830	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	35

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلاً متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقارنة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية. إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيرة.

أ.د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي مطلع عام 2000: فرنسا
وألمانيا أنموذجاً

**Criteria for Achieving Sustainable Political Development in European Union
Countries at the Beginning of the 2000s: The Case of France and Germany**

أ.م.د. دورين بنيامين هرمز

Asst. Prof. Dr. Doreen Benjamin Hormuz

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala / College of Administration and Economics

Dorin.b@uokerbala.edu.iq

الملخص

يعدُّ قياس التنمية السياسية نهجًا متعدد الأبعاد، إذ لا يمكن لمؤشر واحد أن يستوعب تعقيدها. تنقسم المؤشرات الرئيسة عمومًا، على عدة فئات تتعلق بجودة الحوكمة، والعمليات الديمقراطية، والقدرات المؤسسية، وسيادة القانون الذي يعبر عن مدى ثقة الجهات الفاعلة بقواعد المجتمع، والتزامها بها، بما في ذلك جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلًا عن فعالية الحكومة التي نعبر عنها بجودة تقديم الخدمات العامة، وكفاءة الجهاز البيروقراطي، والتزام الحكومة بالسياسات، ومصداقيتها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم التنمية السياسية، وأهميتها في استقرار الأنظمة السياسية، لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي، والذي بدوره يساعد في تحقيق التنمية السياسية المستدامة، فضلًا عن التطرق إلى أهم المعايير التي اعتمدها الدول نموذج البحث، لتحقيق التنمية السياسية المستدامة، وذلك عبر استراتيجية لشبونة، والتي سيتم توضيحها بشكل مفصل في البحث.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، التنمية السياسية المستدامة، الاتحاد الأوروبي، النظام السياسي.

Abstract

Measuring political development is a multidimensional approach, as no single indicator can capture its full complexity. The main indicators are generally divided into several categories related to governance quality, democratic processes, institutional capacities, and the rule of law, which reflects the extent to which actors trust and adhere to societal norms, including the enforcement of contracts, property rights, policing, and the judiciary. Additionally, government effectiveness is assessed through the quality of public service delivery, bureaucratic efficiency, adherence to policies, and credibility.

This study aims to examine the concept of political development and its importance for the stability of political systems, particularly in European Union countries, which in turn contributes to achieving sustainable political development. The research also addresses the key criteria adopted by the countries under study to achieve sustainable political development, particularly through the Lisbon Strategy, which is elaborated in detail within the study.

Keywords: Political Development, Sustainable Political Development, European Union, Political System.

المقدمة:

يُعدُّ مفهوم التنمية السياسية المستدامة، من أهم المفاهيم العالمية في العصر الحديث، تكمن أهميته في تعدد أبعاده، ومستوياته، وأيضاً أنه يُعدُّ هدفاً للجيل الحالي، والمستقبلي، فضلاً عن ترابطه مع العديد من المفاهيم الأخرى. ظهر مفهوم التنمية لأول مرة في الاقتصاد، إذ استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، وكان الهدف تمكين هذا المجتمع من تحقيق تنمية ذاتية، مستمرة بمعدل يحسن تدريجياً في نوعية الحياة لجميع أفرادها، ثم انتقل المفهوم إلى المجال السياسي، إذ برز كمجال مستقل يُعنى بعملية التنمية الديمقراطية عالمياً. وقد اتفقت العديد من الكتابات الغربية، على تعريف التنمية السياسية بأنها: عملية تغيير اجتماعي متعددة الأوجه، تهدف إلى خلق أنظمة تعددية تحقق المشاركة السياسية، وترسيخ مفاهيم القومية، والسيادة، والولاء للدولة المدنية، ومن ثمَّ فهو مفهوم يركز على مجموعة من المبادئ، منها: المبدأ القانوني الذي يشير إلى سيادة القانون لجميع مواطني الدولة، والمبدأ الاقتصادي السياسي الذي يتمثل في تحقيق العدالة، عن طريق تلبية الاحتياجات المادية للمواطنين.

ثمَّ برز مفهوم "التنمية المستدامة"، ليصبح هدفاً يسعى إليه الناس في جميع أنحاء العالم، وبرزت الاستدامة كروية جديدة للبحث عن هياكل اجتماعية، وأنشطة اقتصادية، وأنماط إنتاج واستهلاك، وتقنيات تضمن الاستدامة البيئية، وتمكن الجيل الحالي والمستقبلي، وتحسن حياتهم، وتضمن حياة كريمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك، كان من الضروري إعادة تشكيل الأنشطة الحالية، وابتكار أساليب جديدة، ودمجها في البيئة القائمة، لخلق تنمية مستدامة مقبولة ثقافياً، ومجدية اقتصادياً، وسليمة بيئياً، وعادلة اجتماعياً، وهذا بدوره من شأنه أن يُعزز التقدم البشري، الذي يتطلب احترام حدود معينة في استخدام الموارد الطبيعية، والاستفادة منها، وهنا برز الترابط بين مفهومي التنمية السياسية، والتنمية المستدامة. وعد الاتحاد الأوروبي نموذج البحث، أحد الأنظمة السياسية التي اهتمت بمفهوم التنمية المستدامة، وعملت على تحقيقه مطلع العام (2000)، أملاً في التوصل إلى خطة التنمية المستدامة عام (2030).

أولاً- مشكلة البحث

تُعدُّ التنمية السياسية المستدامة مطلباً مهماً، لتقدم الأنظمة السياسية، وضمان ديمومتها، بعيداً عن حالة عدم الاستقرار السياسي، أو فقدان التفاعل الحكومي. ولكي تتحقق التنمية السياسية المستدامة، لا بدَّ أن تتوافر بعض المعايير المهمة، والأساسية، لضمان سريانها بخطوات تدريجية إلى كل مؤسسات الدولة، واندماج المواطنين عن طريقها مع الأنشطة الحكومية، وهذا ما اتبعه الاتحاد الأوروبي من القيام بحملة لإشراك المواطنين في خططهم، نحو تحقيق التنمية السياسية المستدامة. تنبع مشكلة البحث عن طريق السؤال الرئيس الذي مفاده: ما المعايير التي تساعد في تحقيق التنمية السياسية المستدامة في الأنظمة السياسية؟ وهل تمكن الاتحاد الأوروبي من تحقيقها؟

ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة الآتية:

- 1- ما التنمية السياسية والتنمية السياسية المستدامة؟
- 2- ما أهدافها وخصائصها؟
- 3- الخطوات والأطر القانونية والدستورية التي اتبعتها دول الاتحاد الأوربي، لتحقيق التنمية السياسية المستدامة. ثانيًا- فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أنه هناك علاقة طردية بين تحقيق التنمية السياسية المستدامة، والاستقرار الحكومي، والفاعلية في الاتحاد الأوربي، شرط تكامل أبعاد التنمية المستدامة اجتماعيًا، واقتصاديًا، إذ كلما تحقق الثاني أصبح الطريق أسهل أمام الأول، لكون التنمية السياسية تعتمد في أغلب جوانبها على رضا المواطنين، ومدى شرعية النظام السياسي بالنسبة لهم.

ثالثًا- أهمية البحث

- 1- تنبع أهمية البحث من حداثة مصطلح الاستدامة، والذي يرتبط بالمستقبل.
- 2- اهتمام الاتحاد الأوربي بتطبيق هذا المصطلح أعطاه أهمية، وفاعلية.
- 3- تنبع أهمية البحث فضلًا عمَّا ذكرناه، التعرف على ما توصلت إليه الدول الاوربية بهذا المضمار، وكيف تسير خطواتها لإنجاز خطة التنمية السياسية المستدامة.

رابعًا- هدف البحث

- 1- تحقيق المشاركة السياسية للمواطنين في القرارات، وصنع السياسات.
- 2- توضيح الدور الذي تؤديه التنمية السياسية في ضمان العدالة، والمساوات، بتوزيع الموارد، والثروات، على المواطنين.
- 3- من أهداف التنمية السياسية المستدامة، أن تساعد على تطوير الأنظمة السياسية، وتحديثها، بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا.

خامسًا- منهج البحث

استخدم الباحث عدة مناهج رئيسة، تناوبت ما بين المنهج التاريخي، بالتطرق إلى التوقيت الزمني لنشأة الاتحاد الأوربي، ونظمه السياسية، وتاريخ البدء في الإعداد لتحقيق التنمية السياسية المستدامة. كما استخدم الباحث المنهج النظري، لتوضيح دور النظام السياسي، ومسؤوليته في تحقيق التنمية السياسية المستدامة.

سادسًا- هيكلية البحث

تضمن البحث مبحثين: عنوان المبحث الأول (مقاربة العلاقة بين التنمية المستدامة والنظام السياسي)، وتضمن مطلبين: تناول المطلب الأول (مفهوم التنمية السياسية والتنمية المستدامة)، وتناول المطلب الثاني (خصائص التنمية السياسية المستدامة وأهدافها). في حين كان عنوان المبحث الثاني (الاتحاد الأوربي والتنمية المستدامة)، وتضمن مطلبين: تناول المطلب الأول (الاتحاد الأوربي: النشأة والإطار القانوني والدستوري)، وتناول المطلب الثاني (نماذج مختارة (فرنسا والمانيا)). وتكون البحث من خاتمة تشتمل على استنتاجات، وتوصيات، وقائمة بالمراجع المستخدمة.

المبحث الأول

مقاربة العلاقة بين التنمية المستدامة والنظام السياسي

يُعدُّ مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المعاصرة، حيث كان أول تداول له في خمسينيات القرن العشرين، إذ برز هذا المفهوم بعد موجة من الثورات، وحركات التحرر المطالبة بحقوقها، ومن ضمنها الاستقلال، لهذا نجد أنَّ هذا المفهوم قد اصطدم بمفاهيم سياسية أخرى.

هذا الموضوع وجَّه علماء الاجتماع السياسي، إلى إيجاد مفهوم يحفظ الاستقرار السياسي للأنظمة السياسية، التي زعزعتها كثرة الحروب، والحركات المعارضة، ويعمل على توحيد كيان هذه الأنظمة، وديمومتها، فكان هذا المفهوم وهو التنمية السياسية، إلى جانب عمله في حفظ الأنظمة السياسية، عمل أيضا على توجيه اقتصاد البلد جنبًا إلى جنب مع السياسة. وعليه سيقسم هذا المبحث على مطلبين، هما:

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية والتنمية المستدامة

مفهوم التنمية السياسية مفهوم يتسم بالحدائثة، إذ تناقلته الجامعات، ومراكز البحوث الأوربية، والتي لها اهتمام بالتحديث السياسي في بلدانها، وبلدان العالم النامي، ولكن على الرغم من الاهتمام بهذا المفهوم، إلا أنَّه ظلَّ مفهومًا منقوصًا فلم يُؤطر بنظرية لها أسس عامة، وراسخة، في مجال التنمية السياسية، فنجد أنه قد اتجه إلى تحقيق الليبرالية الغربية، كمسار لتحقيق التنمية السياسية، فقد تأرجح المفهوم ما بين إرساء دعائم النظام السياسي في الغرب، أو أنَّ التنمية السياسية هي تحسين قدرات النظام السياسي نفسه، ومنهم من ربطه بالتنمية الاقتصادية، لكونه يسير على الغرار نفسه⁽¹⁾.

ظهر المفهوم المعاصر للتنمية السياسية، على ثلاث مراحل يمكن ملاحظتها كالآتي:

- 1- المرحلة الأولى: توافر معايير لقياس التنمية السياسية في المجتمعات، ومنها العمل المؤسسي، ومدى الاندماج، والشرعية، فيه.
- 2- المرحلة الثانية: العمل على تطوير مفهوم التنمية السياسية، عن طريق ربطه بمدى إمكانية السلطة المحافظة على النظام بصورة عامة، ولجميع مفاصله.
- 3- المرحلة الثالثة: تميزت بالقدرة على ربط الأنظمة السياسية بالسياسات العامة التي ترسمها، على أن تكون هذه السياسات تدريجية، وتنموية، وليس سريعة.

وعليه بعد معرفة الوقت الذي ظهر فيه المفهوم، والمراحل التي مرَّ بها، يمكن تعريفه على أنه: "نسق يجمع بين خلق نظام سياسي معاصر، ومحدداته الاجتماعية، أي أن يبني أفكاره على أسس تقدمية نابعة من بناء الاجتماعية، والثقافية، وهنا لا بدَّ من وضع هيكلية كاملة، تجمع بين مؤسسات صنع القرار الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الرسمية، وخلق توازن فيما بينهما. وهذا التعريف انطلق من المجتمع كبوابة لخلق نظام حكم، مع توافر الشروط اللازمة لإرساء وتثبيت معايير التنمية السياسية⁽²⁾."

وفي تعريف آخر للتنمية السياسية، نجده يربط بينه، وبين القوة، والسلطة من جهة، والإنتاج، وقوى المجتمع، وطبقاته الاجتماعية من جهة أخرى، أي يربط ما بين التوزيع العادل للثروات من قبل السلطة السياسية، على طبقات المجتمع المختلفة، لكي نحقق الانتقال من التخلف إلى التنمية، لأنّ توزيع الثروات بيد السلطة، فإنّ كان توزيعها عادلاً كان هنالك رفاهية اجتماعية، ومن ثم الانتقال إلى الرفاهية السياسية⁽³⁾.

وعن طريق ما ذكرنا من تعريفات، يمكن القول: إنّ تعريف التنمية السياسية في الأنظمة السياسية، هو إجراء إصلاحات سياسية، واقتصادية، عبر سياسات عامة مخططة، أي أن تكون هناك إجراءات، وقرارات مدروسة، تمتد لفئات المجتمع كافة، والأهم من هذا كله أن تمتاز هذه الإجراءات بالعقلانية، وأن تسهم في تسريع عجلة التنمية السياسية، والاقتصادية، على حدٍ سواء، عن طريق آليات متعددة، منها الخصخصة، والقضاء على الجوع، وتوفير الصحة، والتعليم.

وإذا اردنا تعريف التنمية السياسية المستدامة فهي عبارة عن مسار طويل الاجل من الإصلاحات التي تتميز بانها راسخة وقوية وشرعية من خلال خلق مؤسسات وبنى غير تقليدية لها القدرة على التكيف مع التغيرات الطارئة التي ممكن ان تحصل، وعادة ما ترتبط التنمية السياسية المستدامة، بنظام سياسي يتمتع بالشرعية، والمقبولية الشعبية، إذ إنّ هذا الشعب يتفاعل مع قراراته، وخططه التنموية، التي تخلق على المدى البعيد، نظاماً سياسياً قوياً قائماً على تنمية سياسية مستدامة⁽⁴⁾.

كما عرّفته منظمة الزراعة والأغذية العالمية، بأنّه: إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية، والمستقبلية، عن طريق تطوير عمل المؤسسات المتخصصة بالموارد البشرية، وهذا يتحقق عن طريق استراتيجية تعمل بمنطق التوازن البيئي، والاجتماعي، الذي ينطلق من تحسين مستوى الفرد الحياتي، والمعيشي، عبر أنظمة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، تحافظ على هذا التوازن⁽⁵⁾. في حين يراها آخرون، بأنّها: توجيه للمقدرات الاقتصادية بطرق استراتيجية صحيحة، تحافظ على هذه المقدرات من النضوب للأجيال مستقبلاً، وهذا بالطبع يعتمد على الخطط الموضوعة، والتي يجب أن تكون مدروسة، وقابلة للتطبيق⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: خصائص التنمية السياسية المستدامة وأهدافها⁽⁷⁾

أولاً- خصائص التنمية السياسية المستدامة

من الخصائص المعاصرة للتنمية السياسية، إلى جانب الخصائص التقليدية، أنّ التنمية ما إن ارتبطت بالاقتصاد تتحول إلى مفهوم ثنائي الأقطاب، أي سياسة إلى جانب الاقتصاد، ومن هنا يمكن إعطاء بعض الخصائص لهذه التشكيلة المعاصرة، ومنها⁽⁸⁾:

- 1- أنّ مفهوم التنمية السياسية يتسم بالتجانس، أي بمعنى أنّ هناك تداخلاً، وانسجماً، بين عناصر التنمية السياسية، وهذا يعود إلى الحداثة التي شهدها العالم، من تكنولوجيا، ووسائل التواصل الحديثة.
- 2- إنّ مفهوم التنمية يمتاز بتعدد المراحل، بمعنى أنّ التنمية بصورة عامة بحاجة إلى مدة زمنية طويلة المدى، لتحقيق المغزى التي وجدت من أجله.

- 3- مفهوم التنمية السياسية ليس له حد زمني، أي إنَّه مهما وصلت التنمية السياسية في البلد إلى أقصى درجات التحقق، فإنَّها لن تتوقف حتى لا يكون هناك فاصل زمني بين الإنجاز، والاستدامة.
- 4- مفهوم التنمية يمتاز بالتعقيد، نظرًا لكون التنمية تزامن بين المجتمع، والسلطة، وكلاهما بنى متعددة المستويات، هذا جعلنا نطلق على المفهوم خاصية التعقيد، لأنَّه يجب أن يوازن بين عمل هاتين البنيتين.
- 5- المفهوم يتسم بالجذرية، أي إنَّها تعمل على تحديث كل البنى التقليدية، والعمل على جعلها تواكب التطور، والتقدم.
- 6- تحتاج التنمية السياسية المستدامة إلى فترة زمنية طويلة لكي تحصل على التأقلم.
- 7- تهتم بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، كحلقة وصل بين الفاعلين الاجتماعيين، ونظامهم السياسي.

ثانيًا- أهداف التنمية السياسية المعاصرة والمستدامة

التنمية السياسية عملية تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى التقليدية، وذلك عن طريق خلق أنماط فكرية ومادية في المجتمع عن طريق السلطة، ففي كل مجتمع يريد تحقيق التنمية، نجد نظامًا قيمياً يعتمد العمومية، والتجرد، بمعنى سريان قيمه، وأفكاره على الجميع، بغض النظر عن الأصل، واللون، والدين، ومن ثمَّ فإنَّ تحقيق التنمية السياسية يهدف إلى العمل، والتفوق، وليس العلاقات الاجتماعية أو الحزبية، والأيدولوجية، من جهة أخرى يمكن القول: إذا كانت التنمية السياسية تهدف إلى العمومية، والتجرد، فإنَّها بهذا تسعى إلى ضمان أعلى نسبة من المشاركة الشعبية في السلطة السياسية، ونجد كذا من أهدافها على الرغم من أنَّها تظهر جلية في التمايز، والتخصص، إلا أنَّها تبحث عن المساواة، إذ إنَّ الهدف الأسوى للتنمية السياسية، أنَّها عملية نمو ذاتية داخلية، توازن بين السلطة السياسية، والاجتماعية، والاقتصاد. معًا. فضلًا عنَّا ذكر أنَّا، نوضح أنَّ أهمية التنمية السياسية قد تطرقت له الكثير من الأدبيات، إذ علقت عليها بأنَّ أهميتها تتجلى في كونها عملية شاملة، ومنظمة، تنتقل من التقليدي إلى المعاصر، أي إنَّه يمكن تحقيق التنمية السياسية ليس فقط على صعيد الدولة، والحكومة، بل إنَّ التغيير يشمل جميع القطاعات، وبشكل أفقي، وقد كان رائد هذه الأهمية المفكر كارل دويتش وليرنر وآخرون، بالمقابل تظهر لنا بعض الأدبيات التي توضح أنَّ التنمية السياسية، هي عملية صراع بين الأولويات، والأهداف، لذا لا يمكن تحديثها جميعها في الوقت نفسه، وإنَّما الاختيار فيما بينها. مثال على ذلك، هناك من ربط بين عدم الاستقرار السياسي، ومستويات الفقر في الدولة، والتي تتناسب تناسبًا طرديًا، وهناك من ربط أهمية التنمية السياسية بالدولة، من حيث شكل النظام السياسي، وقدراته على تحقيق التنمية، والسياسات التي يرسمها النظام السياسي للارتقاء بالعملية التنموية(9).

وهناك من يضيف بعض الأهداف الفرعية للتنمية السياسية، ومنهم (بريانتى) إذ حدد أهداف التنمية بالآتي⁽¹⁰⁾:

- 1- تحقيق العدالة الاجتماعية، وإزالة الفوارق الطبقيّة بين أبناء المجتمع، عن طريق التوزيع العادل والمتساوي للثروات الوطنية في الدولة، الأمر الذي لا يفسح المجال لتركيز هذه الثروة بيد قلة في المجتمع أو السلطة.
- 2- تعزيز الشعور بالهوية الوطنية، والانتماء للدولة، عن طريق تعميق مفهوم القيم والولاء.
- 3- تمكين المواطن من الوصول إلى علاقة إيجابية مع الحكومة. من أجل ضمان أعلى نسبة من المشاركة السياسية، وذلك عن طريق التعبئة الاجتماعية.

- 4- إذا كانت السلطة تمتاز بالشرعية، فهل يعني هذا أنّها ممكن أن تحقق التنمية السياسية؟ إنّ أحد أهداف التنمية السياسية أن تكون مقبولة من قبل الشعب، ومن ثمّ يكون شكلها القانوني والسياسي مقبولاً.
- 5- كلما كان هناك اندماج ما بين ما تصدره الحكومة، والتغذية الراجعة لها، فإنّ هذا يدل على نجاح الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها التنمية السياسية المعاصرة، ومنها قدرة الأنظمة السياسية على تلبية المطالب الجماهيرية.
- 6- من أهداف التنمية السياسية المستدامة أيضاً، هو تحقيق المزيد من الأبعاد السياسية، ومن ضمنها الحقوق المدنية والسياسية، والتي هي حقوق تتعلق بالمواطنين، إذا كانت حقوقاً سياسية، وتتعلق بالمواطنين، والأجانب، إذا كانت حقوقاً مدنية، وفي كلا الشقين تهدف هذه الأبعاد إلى حماية الفرد، وصيانة حقوقه، وفي هذا الشأن يمكن أن نشير إلى وثيقة العهد الدولي في عدد من نصوصه، والتي تشير إلى (أنّ لجميع الشعوب السعي وراء أهدافها الخاصة، والحرية في التصرف بثرواتها، ومواردها الطبيعية... المادة الثانية / الفقرة الثانية).
- 7- إضافة الى ما سبق ذكره من أهداف التنمية السياسية المستدامة، سعيها إلى تطبيق عدد من المعايير التي تضمن معيشة كريمة للأفراد، ومنها بناء مدن ومجتمعات مستدامة، والقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، والمياه النظيفة والصحية(11).

المبحث الثاني

الاتحاد الأوربي والتنمية السياسية المستدامة

يعدّ الاتحاد الأوربي أحد الأنظمة التي سعت نحو تحقيق التنمية السياسية المستدامة، ربطاً بالتنمية الاقتصادية، وذلك في وجهة نظر سنتها استراتيجية لشبونة، حول اصلاح القطاع العام بمؤسساته كافة، مع ربطه بالنظام أي هناك حالة علاقة متوازنة بينهما، من أجل التوصل إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة.

المطلب الأول: الاتحاد الأوربي: النشأة والإطار القانوني والدستوري

أولاً- نشأة الاتحاد الأوربي ومؤسساته

الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، ولقد سعى على مرّ العصور إلى الوجود ضمن جماعات، ولطالما كان للجماعة البشرية مصالح مشتركة، وهذا ما دفع الفرد إلى توطيد علاقته مع الآخر. وبما أنّ الجماعة في تكوينها تحتاج إلى من يمثلها، ويقودها، كان لها قائدٌ يقوم بهذا الدور، وبهذا نشأت أولى العلاقات السياسية بين البشر، على أساس القرى، والعصبية، والقبيلة مثلاً، ولما تطور نمط حياة الإنسان من الرعي إلى الاستقرار فالزراعة، نشأت تجمعات على شكل قرى بعضها تطور لما بات يعرف بالمدينة. وكانت أولى نماذجها مع اليونان الذين اشتهروا بالفلسفة، فكانوا أول من وضع تصورات لأنظمتهم السياسية، تلك النظريات، والتصورات، تشكّل حتى الآن أساساً لمعظم الأنظمة السياسية المعاصرة، أبرزها النظام الديمقراطي.

أقلّ حكم اليونان ليبيزغ فجر الإمبراطورية الرومانية، التي سيطرت على مجمل أوروبا، وبلاد المشرق، وهي التي قامت على قوة السلطة المركزية، أي الملكية، وعلى حكم القانون، ما شكّل بداية لظهور الدولة

بمفهومها الحديث، ولكن النظام السياسي الروماني، انبثق عنه اقطاعات متفرقة في ربوع الإمبراطورية العظيمة. فكانت أنظمة سياسية جديدة، قائمة على حكم محلي، يمتلك الأراضي، ويسخر المواطنين في خدمته.

اعتمدت بريطانيا النظام الديمقراطي، فكانت أولى الدول التي تبنت نظامًا سياسيًا لها، قائمًا على الانتخاب، ثمّ تلتها فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشر في معظم بلدان العالم لاسيما بعد الحربين العالميتين. في سياق مختلف، نشأت الشيوعية أيضا في كنف السيطرة الدينية المسيحية على أوروبا، وبدأت تدعو إلى تأميم أملاك الدولة لصالح الشعب، ثم تطور هذا المفهوم السياسي للنظام فيما بعد، ليصبح نظامًا قائمًا تبنته دول أوروبا الشرقية لاسيما الاتحاد السوفياتي، ثم بعض الدول النامية، وبعض الدول العربية.

تختلف مفاهيم الأنظمة باختلاف نوع الدولة في بلاد ما، وذلك باختلاف ظروف نشأة هذه الدولة. كذلك فإنّ النظام السياسي لأي بلد كان لا يبقى على حاله، وهو في تطور مستمر. يظهر هذا جليًا في الأنظمة الديمقراطية. الجدير بالذكر أنّه حتى الأنظمة الشيوعية، لجأت إلى تطوير نظرياتها لتواكب التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

إنّ مفهوم النظام السياسي ليس محددًا بتعريف موحد، بل هو يختلف من بلد لآخر، ومن دولة لأخرى، كما أنّه قد يختلف تفسيره في الدولة ذاتها، ولذلك فإنّ اقتصار تعريف مفهوم النظام السياسي على نموذج واحد ليس عادلاً، ولذلك فنحن نرى أنّه كلما اختلف تعريف النظام، اختلف شكل الدولة، وذلك تبعاً لتاريخ كل شعب، وحضارته، وعصره، وتجاربه. ولعل هذا ما يفسر عدم ملاءمة الديمقراطية التي طبقها الغرب، للكثير من البلدان الأخرى التي تختلف عنه ثقافيًا، وحضاريًا. إنّ الاتحاد الأوربي يتمتع بنظام سياسي، يختلف في تشكيله عن الدول الأخرى، في معطيات فكرية، وسياسية، نذكر منها:

يُعدّ الاتحاد الأوربي مشروعًا فكريًا راسخًا في أذهان المفكرين، والمنظرين، والاستراتيجيين السياسيين، والقانونيين، قبل أن يتحول إلى مشروع اقتصادي، وسياسي. يُسهّل بناءه (على أرض الواقع) أداء المؤسسات المدعومة من رؤساء الدول، والحكومات، وشريحة واسعة من النخب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في مختلف الدول الأوروبية.

لم ينشأ هذا المشروع فجأة، أو يظهر نصًا كاملًا وسهل التطبيق، بل تبلور تدريجيًا على مدى سنوات طويلة، عن طريق رؤى فكرية تنوعت دوافعها، وأهدافها، كما تنوعت مضامينها، وآلياتها، في حلّ المشكلات، والعقبات، التي تعترض الوحدة الأوروبية. إذ تشترك الشعوب الأوروبية في تاريخ مشترك، حيث حركة الوحدة الأوروبية هي نتاج عمل عقلائي، وواعٍ، ومخطط.

ظهرت فكرة الوحدة الأوروبية في القرن الثالث عشر الميلادي، وكان الدافع الأولي وراءها دينيًا بحثًا، كان هناك صراع بين السلطة الروحية التي تجسدها الكنيسة الكاثوليكية (البابا)، والسلطة الدنيوية التي يجسدها رأس الأباطرة أو الملوك أو الأمراء، ومع ذلك لم يبق الدافع الديني هو الدافع الوحيد وراء الفكرة الأوروبية، فقد شكّل لفترات طويلة أحد أهم القوى الدافعة، وراء العديد من مشاريع الوحدة، التي ظهرت على الساحة الفكرية الأوروبية، حتى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل، وإنّ أبرز مثال فكري هو دعوة فيكتور هوغو، في خطابه بمؤتمر باريس للسلام، إلى إنشاء "الولايات المتحدة الأوروبية"، ومجلس شيوخ كبير، ومستقل، يكون بمنزلة برلمان أوروبا، وقد تنبأ هوغو بأنّه

سيأتي يوم تتحد فيه القارة الأوروبية بأكملها، وتتشكل في رابطة وثيقة ضمن وحدة أسمى، مما يخلق أخوة أوروبية من دون أن تفقد أي دولة خصائصها المميزة، وميزاتها، وخصائصها الفريدة.

لم يكن الاتحاد الأوروبي ليحقق وحدته الاقتصادية، ويقترب من تحقيق وحدته السياسية، لولا اعتماده على التعاون والتدرج، عن طريق تطوير المؤسسات الأوروبية، والتوسع بضم دول جديدة إليه، وتطبيقه العملي في مسيرته وفق النظرية الوظيفية، التي تقضي بالبدء بالجوانب الفنية، أو الوصول إلى الجوانب الأخرى سياسياً، تبدأ عملية التكامل باندماج أحد القطاعات التقنية الرئيسية، وبمجرد تحقيق ذلك، يجذب ويشجع قطاعات أخرى على الاندماج، مما يوسع نطاق عملية التكامل، لتشمل قطاعات، ومجالات، نشاط أخرى، حتى تنخرط جميع القطاعات بقوة في عملية التكامل، ونظراً لأنَّ الاتحاد الأوروبي ليس دولة فيدرالية، بل هو أقرب إلى الكونفدرالية، إذ لم تفقد وحدته المكونة وضعها القانوني المستقل كدول، ولا تزال قادرة على ممارسة سلطاتها السيادية على الساحة الدولية، حتى إن تنازلت عن بعض هذه السلطات للمؤسسات الفيدرالية. وبما أنَّ إنشاء منظمات سياسية، وعسكرية، بهذه الطريقة أصبح صعب المنال آنذاك، نظراً لحساسية هذه المجالات، والظروف السائدة، فقد قررت ضرورة الاعتماد على الشراكة الاقتصادية للوحدة الأوروبية، كخطوة أولى نحو تحقيق نظام معاهدات يشمل أوروبا بأكملها، وهكذا نشأت الجماعات الأوروبية المتحالفة. من ناحية أخرى، كانت لدى معظم الأحزاب الرئيسة في السلطة، رغبة ودافع للتحالفات السياسية، وأعربت العديد من التشكيلات، والحركات السياسية، ذات التوجه الفيدرالي، عن دعمها لذلك الطريق.

اطلق على التكوين الجديد اسم الاتحاد الأوروبي، بعد أن كانت تسميته بالجماعة الأوروبية الاقتصادية. وبدأت الدول الأوروبية بالانضمام إليه تباعاً، ولكن بشروط، ومنها: أن تتمتع بالاستقرار والديمقراطية، وأن تحترم القانون، وتطبق حقوق الإنسان. فضلاً عن هذه الشروط ذات الطابع السياسي، هناك شروط أخرى ذات طابع اقتصادي، ومنها: أن تعمل الدولة وفق اقتصاد السوق وما يحمله من منافسة، وهذا فقد كانت الأهداف المعلنة من الاتحاد، هي إنشاء اتحاد يقوم على نظام نقدي، وهوية أوروبية تتسم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وخلق بيئة تحترم القانون (20). وبعد هذا المدخل حول آلية إنشاء الاتحاد الأوروبي، لا بدَّ من معرفة أهم المؤسسات التي يتكون منها الاتحاد، وهي:

تتكون مؤسسات الاتحاد الأوروبي من سبع جهات صانعة للقرار ضمن الاتحاد الأوروبي، هذه الجهات السبع منصوص عليها في الفقرة (13) من معاهدة ماستريخت (*)، وهي:

* معاهدة ماستريخت أو معاهدة الاتحاد الأوروبي، هي المعاهدة التأسيسية للاتحاد الأوروبي، أبرمت عام (1992) من قبل الدول الأعضاء الاثنتي عشرة في الجماعات الأوروبية، وقد أسست لمرحلة جديدة في عملية التكامل الأوروبي، عن طريق أحكام تتعلق بالمواطنة الأوروبية المشتركة، واعتماد عملة موحدة بصورة نهائية، و(بتعبير أدق) سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العديد من التغييرات في المؤسسات الأوروبية، وإجراءات صنع واتخاذ القرار فيها، لاسيما تعزيز صلاحيات البرلمان الأوروبي، وزيادة التصويت بالأغلبية في مجلس الوزراء. عدَّ الأغلب أنَّ هذه التغييرات بمنزلة بداية لإعلان " أوروبا اتحادية"، ومع ذلك، ظلت المجالات الرئيسة مشتركة بين الحكومات، إذ تتخذ الحكومات الوطنية القرارات الرئيسة بشكل جماعي. استمر هذا النقاش الدستوري خلال مفاوضات

- البرلمان الأوروبي: هو أعلى هيئة تشريعية، دورته الانتخابية تمتد لخمس سنوات، والدورة الحالية تمتد من (2024-2029)، تعدُّ الانتخابات التشريعية لاختيار أعضائه، أكبر ثاني انتخابات بعد الهند، إذ يشارك (360) مليون مواطن. من جهة أخرى ليس له سلطة في اقتراح التشريعات، بل يقوم بمناقشة ما يأتي من المفوضية الأوروبية. ولكن بعد معاهدة لشبونة وقرارها عام (2009)، والمتعلقة بالإصلاح الداخلي للنظام، أصبح للبرلمان الأوروبي دور في اقتراح التشريعات، وهذا التغيير أعطاه دورًا رقابيًا، ومشاركًا في اقتراح التشريعات ذات الطبيعة العامة، والخاصة، وبهذا نال ثقة المواطنين، وتبين ذلك من الأرقام، والاحصائيات، عن مشاركتهم الجيدة في الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء البرلمان، وهذا يدل على أولى الخطوات نحو التنمية السياسية المستدامة⁽¹²⁾.

- المجلس الأوروبي: هو أعلى سلطة تنفيذية يقوم بمهام سياسية استراتيجية، يمثل أعضاؤه رؤساء الحكومات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ليس له أي دور تشريعي، بل دوره تنفيذي يعمل وفق القانون والسياسة، بعبارة أخرى إنَّه يرسم السياسات العامة للاتحاد، وأقل ما يقال عنه إنَّه من يحدد الأسس المهمة لتطبيق التنمية السياسية⁽¹³⁾.

- المفوضية الأوروبية: تعدُّ المفوضية الأوروبية هي الجهة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتكون من (27) عضوًا لكل دولة يمثلها عضوًا واحدًا، تدار المفوضية وتبدأ مهامها عن طريق قيام المجلس الوزاري في الاتحاد، باختيار شخص من ضمن الدول الأعضاء، وبمجرد موافقة المجلس عليه يتم انتخابه من قبل الأعضاء الممثلين لدولهم، حاليًا تدار المفوضية من قبل الألمانية (اورسولا فون دير لاين) لولاية ثانية، ولمدة خمس سنوات منذ انتخابها في 2024-2029، للمفوضية الأوروبية مهام عدة، منها تشريعية، ومنها رقابية تنفيذية، كما أنَّ لها دور التمثيل للدول الأوروبية في المحافل الدولية⁽¹⁴⁾.

وقد تكون عملية تحقيق التنمية السياسية المستدامة، تقع على عاتق هذه المؤسسات السبع، إذ تنفرع من البرلمان الأوروبي عدة لجان، تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، ومنها التنمية السياسية، ومن هذه اللجان لجنة دائمة مختصة بمتابعة أمور التنمية في الدول النامية، يطلق عليها لجنة التنمية، فهي لجنة مسؤولة عن تعزيز سياسة التنمية والتعاون للاتحاد الأوروبي، وتنفيذها، ومراقبتها، ولاسيما إدارة المفاوضات، واللقاءات، مع البلدان النامية، والمساعدات المقدمة إليها، وتعزيز قيم الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان فيها، بدأ عمل هذه اللجنة منذ العام (1997) ولغاية الوقت الحالي (2025)، وقد ترأسها العديد من الشخصيات السياسية، والاقتصادية، ومنهم (ميشال روكار فرنسي الجنسية، ورئيس وزراء فرنسا، وعضو البرلمان الأوروبي ترأسها منذ (1997-1999)، وجوزيف بوريل سياسي اسباني والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي، ترأس اللجنة للأعوام (2007-2009)، وايفا جولي ترأست اللجنة للأعوام من (2009-2014)، وهي أيضا عضو البرلمان الأوروبي تحمل الجنسيتين النرويجية والفرنسية، وتوماس توبي الرئيس الحالي للجنة الدائمة للبرلمان الأوروبي، تسلّم منصبه منذ (2019) وهو (سياسي سويدي)، ومما ذكر آنفًا، فإنَّ مهام هذه اللجنة هو متابعة قضايا التنمية المستدامة، والتي تتم عن طريق البرلمان بالتعاون مع الحكومات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، في الدول الباحثة عن التنمية. ولكن

المعاهدات اللاحقة، وبلغ ذروته في معاهدة لشبونة عام (2007). للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

الدور الرئيس هنا يتمثل بوضع آليات عمل، ومعايير، وخطط، ثم متابعة تنفيذها بالشكل الصحيح، ومن ضمن الإجراءات المتخذة من قبل البرلمان الأوربي، هي (15):

1. أنّ الخطة الوطنية المعدة لتحقيق التنمية السياسية المستدامة، تعتمد على آراء المواطنين.
2. مراقبة عمل هذه الخطة، وهل تسير بالاتجاه الصحيح على الصعيد الداخلي للدولة.
3. توفير الموارد اللازمة لأعضاء اللجنة المذكورة، لتستطيع الاجتماع والمشاورة، وأيضا المساعدة في قدرتها على تنفيذ الزيارات الميدانية، إلى الدول المستهدفة بالتنمية السياسية.
4. أن يتمتع موظفو اللجنة بالمعرفة الشمولية، نظراً لتنوع القضايا التي تقع على عاتقهم يوميًا، وتعهدها.

يُعدُّ موظفو اللجان الدائمة هم المسؤولون عن تنفيذ برامجها، عن طريق ما يسمى بموظفي دعم اللجان، إذ يكون دورهم تعيين موظفين باختصاصات متنوعة، منها الاختصاصات القانونية، وكذلك المستشارين الذين يقدمون المساعدة لرئيس اللجنة. وعلى الرغم من تنوع المهام، والاختصاصات، إلا أنّ هؤلاء الموظفين يجب أن يتمتعوا بالإدراك، والمعرفة، بسبل تنفيذ آليات التنمية السياسية المستدامة، والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذها.

ومن جانب آخر، هل لهذه اللجان علاقة بالأحزاب السياسية؟ وهل لها دور في تحقيق التنمية السياسية المستدامة؟ وللإجابة عن هذا السؤال مبدئيًا نحدد أنّ أغلب أعضاء البرلمانات لهم انتماءات حزبية، وعلى الرغم من اختلافهم حول الكيفية التي ستنفذ بها التنمية السياسية المستدامة، إلا أنّهم متفقون حول ضرورة التنفيذ، حتى إن كان بآليات مختلفة أو متعارضة داخل البرلمان نفسه. إنّ المجاميع الحزبية التي تتشكل داخل البرلمان، تكون لها قوة في تنظيم الاتفاقات حول التشريعات، ومشاريع القوانين، وتعديلاتها، فضلًا عن دورها في مراقبة النقاش السياسي خارج البرلمان، وتنظيمه.

لذا كلما كان عدد المجموعة الحزبية كبيرًا في البرلمان، ساعدهم ذلك على دعم الجهة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة، فضلًا عن التفاهم مع المجموعة الأقلية، أو المعارضة، في حالة طرح مشاريع قوانين متعلقة بتحقيق التنمية السياسية المستدامة، إذ الدور الحزبي المعارض أو ما يسمى بحكومة الظل، لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية السياسية المستدامة، إذا ما تمّ ضم أصواتهم إلى جانب الأكثرية، أو من الممكن جدًا أن يتحولوا من المعارضة إلى أصحاب القرار. لذا من الضروري أن يكون لهم الدراية، والمعرفة الكاملة بالإجراءات المتخذة من الأعضاء السابقين، حتى لا يكون هناك توقف أو تلوّك في مجرى العمل التنفيذي، إذ إنّ واحدة من خصائص الاستدامة هي عدم التوقف الزممي.

يعمل الاتحاد الأوربي للأجيال القادمة، بوضع التنمية السياسية المستدامة هدفًا مستقبليًا ويواجه هذا التحدي، ففي مقبل عام (2030) سوف يكون هناك تقييم لما تمّ إنجازه من التنمية المستدامة، سواء بشكل كلي أو جزئي، وهذا التقييم لا يقتصر فقط على الاحصائيات، والأرقام المدونة، بقدر ما يكون فرصة حقيقة لاستخدام التنمية المستدامة، والقضاء على السلبات والعوائق التي يمكن أن تواجهها (16).

ومن المعايير التي تتبعها الأنظمة السياسية لدول الاتحاد الأوربي، في تحقيق التنمية السياسية المستدامة، تتركز حول:

- 1- بما أنّ البرلمان الأوروبي هو الجهة المنفذة للتنمية السياسية المستدامة، لذا هذا يتطلب تدريبًا، وتهيئةً، لموظفي البرلمان حول أساسيات التنمية المستدامة.
- 2- وجود تعاون ما بين البرلمان، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، لمساعدتها في تعزيز القدرات، والإمكانات، والمتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية السياسية المستدامة، وتعزيزها.
- 3- تكمن فاعلية البرلمان في تحقيق التنمية السياسية المستدامة، في الحصول على الدعم المادي، لذا يجب أن يكون لها تواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- 4- وجود نظام سياسي يستطيع التكيف مع التطورات، والتغيرات، التي يمر بها المجتمع.
- 5- جميع التشريعات الموجودة والمستحدثة يجب أن تتلاءم مع المتطلبات الداخلية، والخارجية، للمواطنين.

ثانيًا- الإطار القانوني والدستوري لعمل الاتحاد الأوروبي

لعلّ القراءات السياسية المختلفة للالتزام أي بلد بالتنمية المستدامة، تشير إلى مدى التزام النخبة الحاكمة باحترام حقوق الإنسان الأساسية، ومنها العيش، والتنقل، وحرية الرأي، إذ تتشابك حقوق الإنسان، والتنمية، والبيئة، بشكل وثيق، وإنّ عدم إحراز تقدم في أيّ من هذه المجالات، تشكّل تهديدًا مستمرًا لنجاح المجالات الأخرى، وليس من قبيل المصادفة أنّ بعضًا من أسوأ مشكلات البيئة، والتنمية في العالم، قد حُدّدت في بلدان ذات سجلّ سيء في احترام حقوق الإنسان.

وتقدّم الأنظمة غير الديمقراطية أمثلةً عديدة على تجاهل حقوق الإنسان، فأى بلد يُعاني من اضطرابات سياسية يُمكن استغلاله دائمًا، وأي بلد يستغل الموارد البيئية، ويُلوثها عمدًا، لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، لن يتردد في تجاهل حقوق مواطنيه. ومن أهداف التنمية المستدامة بيئيًا، بناء مجتمع يتمتع فيه كل فرد بحقوق، ومسؤوليات، بشكل فاعل، ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على الحكومات تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحمايتها، وجعل صانع القرار أكثر استجابة لاحتياجات الناس، وقدراتهم، لذا ينبغي أن يكون القضاء على التمييز، وتعزيز التسامح، والاحترام المتبادل لقيمة التنوع، من أهم أهداف الحكومات.

من جهة أخرى، يجب أن تكون التنمية سواء كانت سياسية أم اقتصادية من صنع الناس، لا من أجلهم فقط، ويجب أن يشارك الناس مشاركة كاملة في القرارات، والعمليات، التي تُشكل حياتهم. ولأجل تقديم صورة واضحة للتنمية السياسية المستدامة، اخترنا دول الاتحاد الأوروبي إذ نجد أنّ هناك مؤشرات هيكلية، وهي مجموعة مؤشرات وقراءات تُستخدم لرصد (استراتيجية لشبونة للنمو)، حيث عقد المجلس الأوروبي اجتماعًا خاصًا، يومي (23) و(24) مارس/آذار (2000) في لشبونة، للاتفاق على هدف استراتيجي جديد للاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تعزيز التوظيف، والإصلاح الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، في إطار نظام سياسي، واقتصادي، قائم على المعرفة. وفي مستهل الاجتماع جرى تبادل للآراء مع رئيسة البرلمان الأوروبي، السيدة نيكول فونتين، حول الموضوعات الرئيسة المطروحة للنقاش، إذ اعتمد المجلس هذه الاستراتيجية لأول مرة عام (2000)، ثم جُددت عام (2005)، وهي تُحدد هدف أوروبا في أن يصبح "الاقتصاد القائم على المعرفة، الأكثر تنافسية، وديناميكية، في العالم، والقادر على تحقيق نمو سياسي، واقتصادي، مستدام، مع توفير وظائف أكثر، وأفضل، وتعزيز التماسك الاجتماعي"، وتُستخدم هذه المؤشرات

كأساس للتحليل، في تقرير التقدم السنوي بشأن استراتيجية لشبونة للنمو، المُقدم إلى المجلس الأوروبي، تُغطي المؤشرات الهيكلية ستة مجالات، هي⁽¹⁷⁾:

- أولاً- الخلفية الاقتصادية العامة.
- ثانيًا- التوظيف، والابتكار، والبحث.
- ثالثًا- الإصلاح الاقتصادي.
- رابعًا- التماسك الاجتماعي، والبيئي.
- خامسًا- النخبة الحاكمة، وشرعيتها.
- سادسًا- قرارات النظام، وآلية اتخاذها.

وقد واجهت هذه الاستراتيجية تحديات، ومعوقات، منها⁽¹⁸⁾:

1- واجه الاتحاد الأوروبي تحولاً جذرياً ناجماً عن التحديات الاقتصادية، والسياسية، الجديدة، والقائمة على المعرفة، وكيف أنّ هذه التغييرات تؤثر في جميع جوانب حياة المواطنين في الاتحاد، وتتطلب تحولاً جذرياً في الاقتصاد الأوروبي، ونظامه السياسي، إذ يجب على الاتحاد التعامل مع هذه التغييرات، بما يتوافق وقيمه، ومفاهيمه المجتمعية والسياسية، وبما يتماشى مع التطورات، والتغييرات القادمة.

2- إنّ تيرة التغيير السريعة تستدعي من الاتحاد الأوروبي، التحرك للاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة، ومن هنا تأتي ضرورة أن يضع الاتحاد هدفاً استراتيجياً واضحاً، والاتفاق على برنامج طموح لبناء البنى التحتية المعرفية سياسياً، واقتصادياً، وتعزيز الابتكار، والإصلاح السياسي، والاقتصادي، وتحديث أنظمة الرعاية الاجتماعية من الصحة، والتعليم، والقضاء على الفقر.

أكد البرلمان الأوروبي في عام (2004)، على أهمية التنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها في استراتيجية لشبونة، ودعا إلى اتخاذ إجراءات تنموية سياسية مستدامة، بإجراء إصلاحات هيكلية لزيادة التوظيف إلى (70%)، وهو المعدل اللازم للتعامل مع شيخوخة السكان في أوروبا، وفي ديسمبر/كانون الأول (2004)، شكّلت مجموعة تنسيق استراتيجية لشبونة، لإنشاء منتدى للنقاش، والعمل، والحوار بين المؤسسات، وتألّفت من (33) ممثلاً من مختلف المجموعات السياسية، التي تمثل اللجان البرلمانية العشر الأكثر اهتماماً باستراتيجية لشبونة، وترأسها السيد جوزيف دول رئيس مؤتمر رؤساء اللجان البرلمانية آنذاك. وأخيراً، عرض البرلمان آراءه بشأن (نتائج تقرير كوك)، والتي كانت من مخرجاته ضرورة التركيز في كل من الإصلاحات الهيكلية السياسية، والإجراءات الاقتصادية الكلية، من أجل تحفيز النمو، والتوظيف. في (9) مارس/آذار (2005)، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً بشأن "مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية لشبونة"، من حيث دعم إعادة تركيز استراتيجية لشبونة بفعالية، وتحديد مجالات سياسية رئيسية، مثل الابتكار، والحد من البيروقراطية، ومقترحات مهمة، مثل توجيه الخدمات من قبل النخبة الحاكمة، مع التركيز في النمو الاقتصادي، والبيئة، والتماسك الاجتماعي. وفي (15) مارس/آذار (2006)، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً بشأن "التحضيرات لاستراتيجية لشبونة"، طالب فيه بتحليل موضوعي لخطط العمل الوطنية، ومقترحات ملموسة تستجيب للتحديات الديموغرافية المستقبلية، وتتناول الدور الاستراتيجي لسياسات الطاقة، وتعديل هيكلية الأنظمة السياسية الأوروبية، بما يتلاءم مع تحقيق التنمية السياسية المستدامة⁽¹⁹⁾.

يؤدي القطاع العام دورًا محوريًا في تحقيق أهداف الاستراتيجية الأوروبية للنمو، والتوظيف (استراتيجية لشبونة)، لسببين في الأقل: أولاً، يُشكّل القطاع العام جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني. ثانيًا، يُرى القطاع العام المتطلبات الأساسية، والأطر اللازمة لعمل بقية قطاعات المجتمع، منها: التشريعات، وعمل النخبة الحاكمة، والبنية التحتية، والرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم، والبحث والتطوير. لذلك، تُعدّ الإدارة الجيدة في القطاع العام أمرًا بالغ الأهمية، هذا الأمر ركزت عليه الأنظمة السياسية في الدول الأوروبية، وهو ضرورة تضمن الاهتمام بإدارة القطاع العام ضمن استراتيجية لشبونة، مع مراعاة الاختلاف في الهياكل، والمؤسسات، ووضع خطط لمواجهة التحديات المهمة في بيئة العمل سريعة التغيير، ومحاولة توحيد الرؤى المشتركة فيما بين دول الاتحاد الأوروبي، وأن تركز على القيم، والمبادئ الأوروبية المشتركة، كالمساواة، وسيادة القانون، والشفافية، والثقة، والحياد، والنزاهة، والجودة، والخبرة.

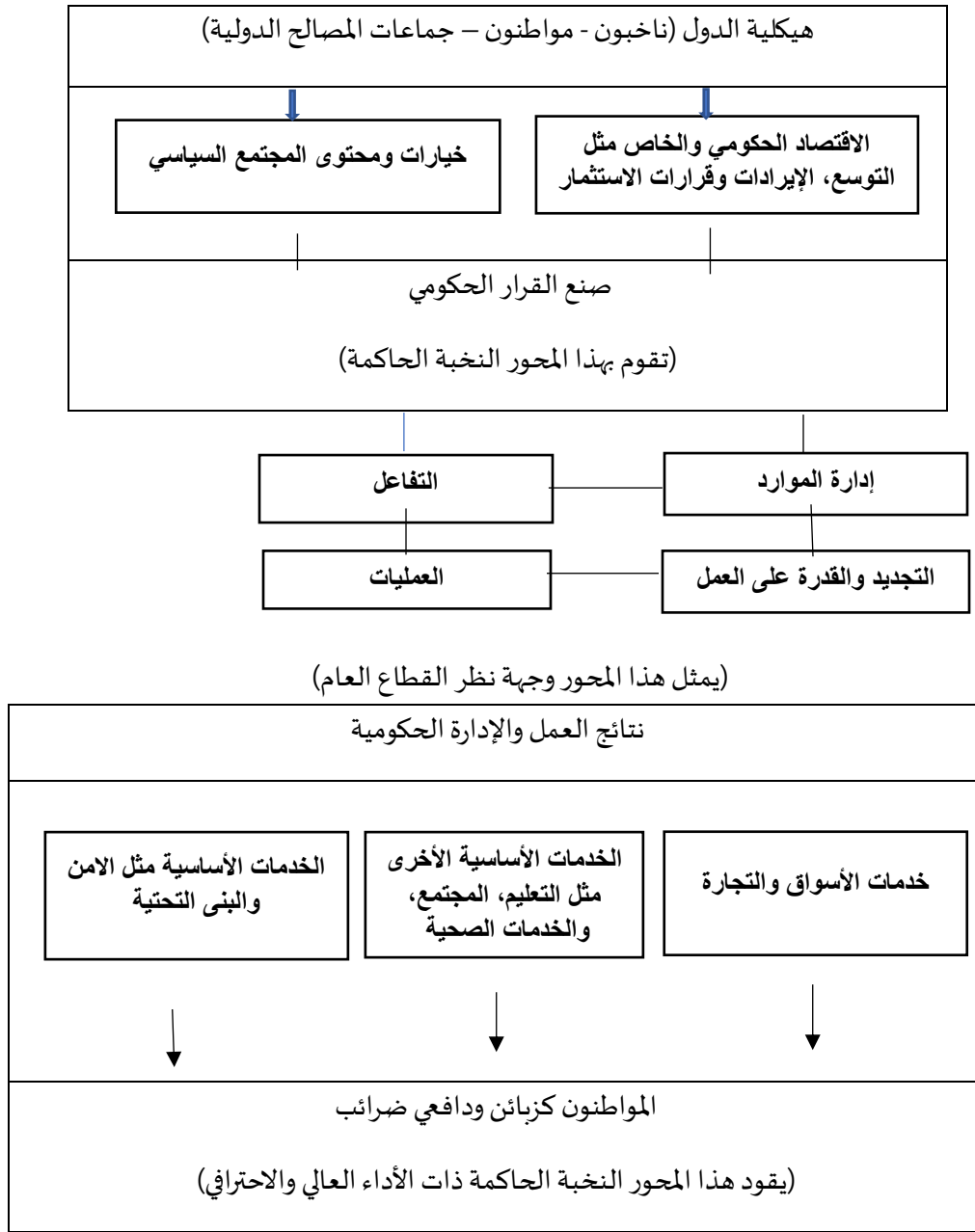
أمّا من حيث عمل النخبة الحاكمة، ضمن استراتيجية لشبونة لتحقيق التنمية السياسية المستدامة، نجد أنّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تختلف عن بعضها البعض. على سبيل المثال، من حيث ثقافتها، وتشريعاتها، ومؤسساتها، ففي بعض الدول توجد حكومة مركزية قوية تتمتع بسلطة واسعة، تمتد حتى إلى مجالات الإدارة المحلية، والإقليمية، وفي دول أخرى توجد إدارة إقليمية قديمة، ومستقلة، فضلًا عن موظفيها، وتشريعاتها، وتمويلها الخاص، وعليه إنّ دراسة سلوك النخبة الحاكمة يهدف إلى حلّ المشكلات المتعلقة بإدارة الدولة، بناءً على ما يتوافر من حيثيات مجتمعية، ومن ضمن البيئات السياسية والإدارية التي تتعلق بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في الاستراتيجية المذكورة آنفًا، ودراسة العوامل التي دفعت النخبة الحاكمة إلى اتخاذ قراراتها تحت أي ظروف، وأثبتت فاعليتها. وهنا لا بدّ من تسليط الضوء على دور النخبة الحاكمة، وإدارتها للوضع، من حيث الأسباب الآتية:

أولاً- تتحمل النخبة الحاكمة دائمًا المسؤولية الرئيسة عن سير عمل أي منظمة، وتحقيق نتائجها.

ثانيًا- تعدّ النخبة الحاكمة قدوةً للمستويات الإدارية الأخرى.

ثالثًا- ثمة حاجة إلى حصر القرارات بيد النخبة الحاكمة. ولكن هذا لا يُقلّل بأي حال من شأن العمل المهم الذي تقوم به المؤسسات داخل هيكلية هذا النظام(20). الشكل في الأدنى يوضح نقاط الانطلاق، والتوصل في هيكلية النخبة الحاكمة.

شكل (1) يوضح مستوى النخبة الحاكمة وإدارتها الاستراتيجية (نقاط الاتصال والانطلاق)



Leadership and the Lisbon strategy - A - Source:

missing link in the public sector?, A report from the Human Resources Working Group, EUPAN, 2006 ,

p.4

يُعدّ التعاون الوثيق بين القيادات السياسية، والمهنية، أحد الجوانب الرئيسة لتحقيق استراتيجية لشبونة، ويُعدُّ دور الخدمة المدنية العليا بالغ الأهمية، وقد نُقِّدت إصلاحات في القيادة الاستراتيجية، أو لا تزال قيد التنفيذ، في العديد من الدول الأعضاء، ودول أخرى ترى القيادة كمهنة، وتجري عليها عمليات التطوير الواسعة، مثل تعديل نظام كبار موظفي الخدمة المدنية في استونيا، أو إجراء برامج تدريبية لكبار موظفي الخدمة المدنية في هولندا مثلاً، لأنَّ القيادة مطلوبة على جميع المستويات، ومنها القيادة على مستوى الأداء، فهي تضع متطلبات عالية ليس فقط لموظفي الخدمة المدنية من المستوى الأعلى، ولكن أيضاً للإدارة الوسطى، ومهارات إدارة الفاعلين الاجتماعيين للمشرفين المباشرين

على الموظفين. هذا ما يتعلق بالنخبة الحاكمة، أمّا ما يتعلق بدور الدولة في استراتيجية لشبونة، فيختلف دور الدولة وفهمه باختلاف الدول الأعضاء، وينعكس ذلك في تطوير الإدارة العامة، ودور الإدارة العامة أو الموظف المدني، ومهامهما، كما تختلف نظرة المواطنين في مختلف الدول الأعضاء، إلى دور الدولة والإدارة العامة، ومن المسلّم به على نطاق واسع أنّ الإدارة الفعّالة، عامل رئيس يُسهم في التنافسية الشاملة للاقتصاد، ومع ذلك لا يزال هذا الاعتراف يتطلب اتخاذ تدابير ملموسة، لضمان تحقيق نتائج فعّالة⁽²¹⁾.

فضلاً عمّا سبق من قراءات، ومؤشرات، لقياس التنمية السياسية المستدامة، هناك مؤشران سياسيان آخران يمكن استخدامهما لقياس مستوى تنمية بلد ما، هما:

أولاً- الاستقرار السياسي⁽²²⁾: يعدّ الاستقرار السياسي أحد الأهداف التي يصبو إليها أي نظام سياسي، لأنّه يوفر مناخاً ملائماً لصنع السياسات العامة، واتخاذ القرارات السياسية، والاقتصادية، الفاعلة، من دون عجالة أو سوء تخطيط، ومن ثمّ سوف ينعكس هذا الاستقرار على تحقيق التنمية السياسية المنشودة. ولكن إلى أي مدى يكون النظام السياسي هو المسؤول المباشر عن توفير الاستقرار السياسي؟ هنا تكون الإجابة أنّه كلما كان النظام السياسي يوفر مساحة من المشاركة، والعدالة، في توزيع ثروات الدولة اقتصادياً واجتماعياً، انعكس ذلك على بيئة سياسية مستقرة بعيدة عن عدم الاستقرار، هذا يولد فرضية مفادها: أنّه هناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي، وتحقيق التنمية السياسية، لاسيّما إذا عرفنا أنّ الاستقرار السياسي لا يعني الفرض بالقوة باللجوء إلى الإمكانيات العسكرية، بقدر ما يعني أن يكون كل أفراد المجتمع حريصين على تحقيقه، أو في الأقل المحافظة على عدم زواله.

فلو وضحنا جانب المشاركة، وعلاقتها بالتنمية السياسية، سوف نرى أنّه قنوات الاتصال بين النظام، والفاعلين الاجتماعيين، كلما كانت معدومة أو ضعيفة، يقودنا هذا إلى مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، بمعنى أن تكون هناك مساحة واسعة للأفراد للتعبير عن مصالحهم العامة، وأن يترك لهم مجال في صنع القرارات السياسية، والاقتصادية، وغيرها، حتى لا تكون هناك فجوة بين النظام السياسي، وأفراده، وحتماً أنّ النظام الذي يتمتع أو يطمح إلى تحقيق التنمية السياسية، ولاسيّما إن كانت مستدامة، فهو هنا أمام خيار واحد بلا منافس، وهو فتح قنوات المشاركة للأفراد، واعطائهم الحافز للمشاركة، وهنا ستتحقق المعادلة التي مفادها: أنّ فتح قنوات المشاركة للأفراد سوف تسهم في تحقيق الاستقرار، والمشاركة لا تتوفر إلا بوجود التنمية السياسية. ولكن ما الأسباب التي تدفع الفاعلين الاجتماعيين إلى المشاركة⁽²³⁾:

- تعزيز الديمقراطية: المواطنون الملتزمون أساسيون لمجتمع ديمقراطي فاعل، إذ تطبق الديمقراطية عندما يشارك المواطنون بفاعلية في عمليات صنع القرار، ويحاسبون المسؤولين المنتخبين، ويسهمون في صياغة سياسات تعكس الإرادة الجماعية للشعب.

- تعزيز المساءلة: عندما يشارك المواطنون فإنّهم يعملون كمراقبين، ويحاسبون المسؤولين، والمؤسسات الحكومية، على أفعالهم، وقراراتهم، واستخدامهم للموارد العامة، وهذا يساعد على منع الفساد، وإساءة استخدام السلطة.

- تفعيل التغيير الإيجابي: يتمتع المواطنون الملتزمون بالقدرة على قيادة التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم المحلية، والمجتمع ككل، عن طريق الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. يمكن للمواطنين التأثير في السياسات، والقوانين، والممارسات، لمعالجة القضايا الملحة، وتعزيز المساواة، والشمول.

-زيادة التماسك الاجتماعي: يفخر المواطنون الملتزمون بمجتمعاتهم، ويشعرون بالملكية، والمسؤولية تجاهها، بالعمل معاً نحو أهداف مشتركة، ويعزز المواطنون روابطهم الاجتماعية، ويعززون الثقة والتضامن، مما يوفر لهم الشعور بالانتماء، والتماسك.

-تمكين الفاعلين الاجتماعيين والمجتمعات: تُمكن مشاركة المواطنين الفاعلين الاجتماعيين والمجتمعات، من التعبير عن مخاوفهم، والتعبير عن احتياجاتهم، والدعوة إلى إيجاد حلول للتحديات التي يواجهونها، كما تُتيح فرصاً للفئات المهمشة لسماع أصواتها، والمشاركة في عمليات صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم.

-اكتمال عملية صنع القرار: عندما يشارك المواطنون يتاح لصانعي القرار الوصول إلى عدد من وجهات النظر، والأفكار، والآراء، وهذا يؤدي إلى عمليات صنع قرار أكثر وعياً، وشمولاً، وفعالية، تراعي احتياجات جميع أصحاب المصلحة، ومصالحهم.

-بناء ثقافة المسؤولية المدنية: بالمشاركة يدرك المواطنون حقوقهم، ومسؤولياتهم، كأعضاء في المجتمع، ويسهمون بفاعلية خدمة للمصلحة العامة، عن طريق المشاركة في الأنشطة المدنية، ويُظهر المواطنون التزامهم بدعم القيم الديمقراطية، واحترام سيادة القانون، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

أما ما يتعلق بتوزيع الثروات بصورة عادلة، هنا انتقلنا إلى الجانب الاقتصادي من التنمية السياسية، فهذا مرتبط بالقضاء أو الحد من الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع، لأنَّ الشعور بهذه الفوارق على المستوى الفردي، يمكن أن يولد حالة من اللاوطنية واللاانتماء للنظام السياسي، وما له من آثار سلبية في الاستقرار السياسي، وأيضاً العدالة الاجتماعية والتي تعني تقليل الفوارق الطبقيّة، فالعدالة هي الشعور بالمساواة اقتصادياً، واجتماعياً، عن طريق تمتع الفاعلون الاجتماعيون بهذه الحقوق، وما يترتب عليها من ممارسة فعلية لها من دون قيد أو شرط.

ثانياً- فاعلية الأداء الحكومي⁽²⁴⁾: يمكن قياس هذا المؤشر عن طريق جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، واستقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات، وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بسياساتها المعلنة. ولكي تقيم الدول مدى الفاعلية الحكومية لديها، فإنَّها تركّز في العوامل الآتية:

- 1- كفاءة الخدمة المدنية، التنفيذ الفعّال لقرارات الحكومة، مدى أو عدم تعرّض الخدمة العامة للضغوط السياسية غير المسوغة.
- 2- مقدار المرونة، والتعلم، والابتكار، التي تتحلّى بها النخبة الحاكمة.
- 3- القدرة على تنسيق الأهداف المتضاربة، وتحويلها إلى سياسات متماسكة.
- 4- جودة البنية التحتية للنقل، والاتصالات، إمدادات الكهرباء، توفير الرعاية الصحية العامة، المدارس الحكومية.
- 5- توافر الخدمات الحكومية الإلكترونية.
- 6- هيمنة البيروقراطية.
- 7- اتساق السياسات العامة.
- 8- القدرة على إدارة التداول السلمي للسلطة، من دون تغييرات جذرية في السياسات، أو تلكؤ في الخدمات الحكومية.

المطلب الثاني: نماذج مختارة (فرنسا وألمانيا)

أولاً- معايير تحقيق التنمية المستدامة في فرنسا

أيدت فرنسا بقوة اعتماد الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول (2015)، خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، التي تحدد (17) هدفاً للتنمية المستدامة، يوفر هذا النهج العالمي الأول، إطاراً جديداً لسياسات التنمية للخمسة عشر عاماً القادمة، وهو يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية التي نُفذت منذ عام (2000)، والتي أسهمت في تحقيق تقدم ملموس في معالجة الجوع، والفقر، ووفيات الأطفال، والحد من الأوبئة، وتحسين فرص الحصول على المياه والتعليم. وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، تتميز أهداف التنمية المستدامة الجديدة ببعد عالمي، إذ تنطبق على جميع تحديات التنمية في جميع البلدان، وإلى جانب أهداف الحد من الفقر، تتضمن الخطة أهدافاً جديدة تلزم بها فرنسا التزاماً تاماً، فيما يتعلق (بالفقر- والقضاء على الجوع- وطاقات نظيفة وبأسعار معقولة- وجودة التعليم- والمساواة بين الجنسين- ونظافة مياه الصرف الصحي- ومدن ومجتمعات ملائمة للمعيشة- والسلام والعدالة ومؤسسات قوية- وحماية الكائنات تحت الماء- وشراكة الأهداف للتنمية المستدامة- وتغيرات المناخ- والبيئة- والعمالة والنمو الاقتصادي- والصناعة والابتكار- وتقليل التفاوت بين الأفراد- وتنظيم الإنتاج والاستهلاك)، (17) هدفاً من ضمن استراتيجية التنمية المستدامة، انطلاقاً من التزامها الراسخ والمتواصل بالتنمية المستدامة. تطوعت فرنسا لعرض نهجها لتنفيذ أجندة (2030)، في أول منتدى سياسي رفيع المستوى يُعقد منذ اعتماد هذه الأجندة، تشارك الحكومة الفرنسية مع منظمات المجتمع المدني، لتقديم أول مراجعة لتنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في فرنسا، مع تحديد القضايا، والتحديات الرئيسية، ومسارات العمل الحكومية، والممارسات الجيدة، والتدابير النموذجية المطبقة بالفعل، وذلك في إطار تبادل الخبرات⁽²⁵⁾.

تعدّ معايير التنمية المستدامة ضرورية لإثراء عملية اتخاذ القرارات، ورفع مستوى الوعي. ولتحقيق النجاح في مواجهة هذه التحديات، يجب دعم السياسات، والقرارات، بمعايير فعّالة. وقد أظهرت العروض التقديمية، والمناقشات، أنّ المعايير ليست ضرورية فقط لقياس التقدم، بل أيضاً لرفع مستوى الوعي بالترابطات، والمفاضلات، بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة، فضلاً عن الآثار طويلة الأجل للقرارات، والسلوكيات الحالية. وتُعدّ المعايير أدوات أساسية لإيصال قضايا التنمية المستدامة، إلى صانعي القرار، والمجتمع المدني⁽²⁶⁾.

يُثير التقدم نحو التنمية المستدامة تحدياتٍ مهمةً أمام صنع السياسات. فالتقدم نحو تنمية أكثر استدامة، ومن ثم ضمان رفاهية الأجيال الحالية، والمستقبلية، يُثير تحدياتٍ مهمةً أمام صنع السياسات. وهذا يعني أنّ أهداف زيادة الكفاءة الاقتصادية، والثروة المادية، والاستقرار الحكومي، يجب أن تأخذ في الحسبان الأهداف الاجتماعية، والبيئية، وأن تُوضع ضمن إطار زمني مترابط. ولا يُمكن تحديد خيارات "الربح للجميع"، إلا إذا أخذت جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في الاعتبار، وهذه الأبعاد الثلاثة، هي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، تنطوي على مقايضات. وقد أظهرت المناقشات أنّه ينبغي التركيز في التفاعلات بين هذه الأبعاد الثلاثة، لتقليل النزاعات المحتملة⁽²⁷⁾.

يتولى وفد التنمية المستدامة تنسيق التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة في فرنسا، بالتعاون الوثيق بين الدولة مع جميع الوزارات، ولاسيّما وزارة أوروبا والشؤون الخارجية فيما يتعلق بالبعد الدولي. لضمان شمولية خطة عمل

فرنسا وتماسكها، تمّ تشكيل لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات، تجتمع كل شهرين تقريباً. تم تحديد الوزارات الرائدة، والوزارات الشريكة، لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وتتولى الوزارات الرائدة مسؤولية تشكيل فرق عمل، لضمان التنفيذ العملي للهدف الذي تقوده، مع إشراك الوزارات الأخرى ذات الصلة، والجهات المعنية الرئيسية، كما يتولى هؤلاء القادة مسؤولية إجراء مراجعات للسياسات العامة، وتحليل الفجوات. فضلاً عن ذلك، يشكّل كبار مسؤولي التنمية المستدامة الموجودون في كل وزارة، شبكةً يمكن لوفد التنمية المستدامة الاعتماد عليها في تنسيق العمل العام. يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، حشد جهود الحكومة بأكملها، ويجب أن تُسهم جميع السياسات العامة الفرنسية، في تحقيق هذه الأهداف، وفي هذا التعاون تشكل المنتدى السياسي رفيع المستوى، للفترة من 6-15/ تموز 2026، إذ يهتم بـ "إجراءات تحويلية، وعادلة، ومبتكرة، ومنسقة، لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، وأهدافها من أجل مستقبل مستدام للجميع". فضلاً عن أهم محور لتنفيذ التنمية المستدامة، هو رفع مستوى الوعي لإشراك المواطنين في العملية، من الضروري التواصل بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع الناس على المساهمة فيها، عن طريق شرح الفرص التي تُتيحها. انطلاقاً من هذا، نظمت الحكومة أو دعمت عددًا من المبادرات لرفع مستوى الوعي، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، مثل الحملات الإعلامية التي نظمتها وزارات مختلفة، سواءً على المستوى الداخلي أو الموجهة للجمهور، ولاسيما في إطار الأسبوع الأوروبي للتنمية المستدامة(28).

ثانياً - معايير تحقيق التنمية المستدامة في ألمانيا

قد لا تختلف ألمانيا عن استراتيجية التنمية المستدامة، التي تأمل أن تطبقها فرنسا مطلع العام (2030)، ولكن قد تكون هناك اختلافات في السنوات التي بدأت فيها الدولتان، باتباع السياسات الخاصة بهذه الاستراتيجية، وتطبيقها، إذ يمكن الإشارة إلى أنّ ألمانيا وخلال رئاستها لمجموعة العشرين عام (2017)، رأت الحكومة الفيدرالية أنّ الاستدامة تمثل رؤية مستقبلية، واستجابة ضرورية لمسألة ضمان عدالة العولمة. إذ اعتمدت ألمانيا في العام أعلاه شعار "صياغة عالم مترابط" لرئاستها لمجموعة العشرين. وكانت الأهداف الرئيسية للرئاسة تتمثل في بناء القدرة على الصمود، وتعزيز الاستدامة، وتحمل المسؤولية، وفي قمة هامبورغ التي عُقدت يومي (7) و(8) يوليو/ تموز (2017)، تناولت جميع القرارات تقريباً قضية الاستدامة(29).

شكّلت ألمانيا أول مجموعة نظراء بالاشتراك مع الصين، والمكسيك، والتي ناقشت خلال الفترة من سبتمبر (2017)، إلى مارس (2018)، مدى توافق استراتيجيات التنمية المستدامة مع خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، فضلاً عن مسائل اتساق السياسات، وحدد الشركاء الثلاثة (ألمانيا، والصين، والمكسيك) تحديات مشتركة، وأخذوا بعين الاعتبار المقترحات الناجمة عن مقارنة مناهجهم المختلفة.

تشكّل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، لخطة التنمية المستدامة لعام (2030) (أهداف التنمية المستدامة)، قائمة متكاملة من الأهداف المترابطة ترابطاً وثيقاً، والتي يجب النظر إليها لا بمعزل عن بعضها، بل ككل متكامل، وذلك لإطلاق العنان للتكامل الإيجابي، وتجنب العلاقات السلبية المتبادلة. وعلى الرغم من وجود اتجاهات إيجابية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الفردية، إلا أنّ المجتمع الدولي لا يزال بعيداً عن تحقيق التوقعات في العديد من المجالات. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول عام (2030)، وللترويج الضروري

لأعمال تجارية أكثر استدامة وشمولية، وأنماط حياة أكثر استدامة، يجب رفع مستوى الطموح، وتسريع وتيرة التنفيذ بشكل ملحوظ. يُعدّ إجراء مراجعة فعّالة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، أمرًا بالغ الأهمية لضمان نجاحها، ولإجراء التغييرات اللازمة في التوجه السياسي، وتعديلها باستمرار، وعليه تمّ تشكيل المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة، على غرار تجربة فرنسا كهيئة مركزية، لمراجعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، إذ يجتمع المنتدى سنويًا على المستوى الوزاري، في إطار قمة أهداف التنمية المستدامة (2019). في نهاية دورته الأولى التي استمرت أربع سنوات في عام (2019)، يُقيّم المنتدى من قبل الدول الأعضاء من حيث القضايا، والشكل، والفعّالية. ستعلن الحكومة الفيدرالية دعمها لمواصلة تحسين المنتدى، من حيث المحتوى، والتنظيم الفعّال. ستعقد أول قمة لأهداف التنمية المستدامة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام (2030) في عام (2015) في سبتمبر (2019). وتهدف القمة، التي تُعقد خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى توجيه رسالة سياسية قوية من جانب رؤساء الدول، والحكومات، لتسريع تنفيذ التحول الاقتصادي، والاجتماعي، الضروري. ولضمان قدرة قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على تلبية هذه المتطلبات، سعت الحكومة الفيدرالية، وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي، إلى إعداد القمة بشفافية، وفعّالية، في أقرب وقت ممكن.

في نهاية عام (2018)، أعلنت الحكومة الفيدرالية عن ورقة تأملية سادسة إضافية، ضمن النقاش الدائر حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، بعنوان "نحو أوروبا مستدامة بحلول عام 2030". ومن المتوقع في الوقت الراهن، أن تتناول هذه الورقة بشكل رئيس، التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وستكون السنوات القليلة المقبلة حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستواصل الحكومة الفيدرالية الضغط من أجل دفع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، على مستوى الاتحاد الأوروبي بخطة طموحة، وقد تمّ تشكيل فريق عمل جديد تابع للمجلس، معني بخطة التنمية المستدامة لعام (2030) في نهاية عام (2017)، بهدف تعزيز نهج متسق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تحسين الربط بين التجارة الداخلية والخارجية. وقد لَبّى هذا طلبًا كانت ألمانيا تطالب به لسنوات، لإنشاء منصة حوار بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا بشأن قضايا الاستدامة. ويعقد فريق العمل اجتماعاته بانتظام منذ مارس (2018)، ويهدف إلى الإشراف على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030) نيابةً عن المجلس. يجري حاليًا وضع آليات عملها بشكل مفصل، لضمان معالجة القضايا السياسية ذات الصلة على النحو الأمثل. فضلًا عن ذلك، يقوم فريق عمل المجلس بإعداد أعمال مشتركة، وتنسيقها، والتعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات، إذ تضطلع الولايات بدور محوري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الألمانية، وخطة التنمية المستدامة لعام (2030)، إذ تتمتع، ضمن النظام الاتحادي الألماني، بصلاحيات تشريعية، وإدارية، في مجالات مهمة من التنمية المستدامة. في (12) مايو/أيار (2017)، أصدر مجلس الولايات (البوندسرات) قرارًا من عشر نقاط، بشأن استراتيجية التنمية المستدامة الألمانية، ورحب المجلس في قراره بالنسخة الجديدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، وإدراج مساهمات الولايات. وأكد أنّ ألمانيا، بالتعاون مع استراتيجيات الولايات، تستطيع الوفاء بمسؤوليتها الدولية، وأنّ تحقيق الأهداف يتطلب جهودًا كبيرة، فضلًا عن تنسيق عبر حوار منظم بين الحكومة الاتحادية والولايات.

الخاتمة

تحاول الأدبيات المعاصرة في القرن الواحد والعشرين، الإحاطة بمجمل التطورات التي مرت بها حقول التنمية السياسية، عن طريق جوانب عدة، منها: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فضلاً عن الدور المجتمعي، والدولة في تحقيق هذه التنمية، والعمل على استدامتها.

إنَّ الدور المتوازن للدولة ومؤسساتها، يقوم بدور بارز في تحفيز تحقيق التنمية السياسية، بعبارة أخرى أن يكون هناك مساحة من الاستقلالية في أداء الأدوار، وليس بالضرورة أن تتدخل الدولة في عمل هذه المؤسسات، ولكن هذا لا يعني إلغاء لدور الدولة الرقابي، والموجه، لأنَّها تمثل النظام الذي يدير عملية تحقيق التنمية السياسية المستدامة.

يمثل الاتحاد الأوربي أنموذجاً لتحقيق هذه التنمية، عن طريق مؤسساته التشريعية المهمة، والتي تعرضنا لها خلال متن البحث، وكيف أنَّها تسهم في خلق تعاون فيما بين النظام السياسي، ومؤسسات الدولة بكل قطاعاتها، سواء أكانت مؤسسات اجتماعية، أو اقتصادية، أو صحية، والهدف من هذا خلق بيئة متكاملة خالية من السلبيات، فضلاً عن فتح قنوات اتصال مع الحكومة، لتظل محافظة على الشرعية التي حققتها، ولتحصل بالمقابل على تقييم لأدائها، وفعاليتها. حقيقة لا يمكن الحديث عن تحقيق التنمية السياسية المستدامة، من دون أن يكون هناك رضا شعبي عن النظام السياسي، وعمله، عن طريق مؤسساته، فبصورة أو بأخرى نلمس هذا التقدم في دول الاتحاد الأوربي.

أ- الاستنتاجات

- 1- تحقيق التنمية السياسية المستدامة يختلف حسب الأنظمة المتقدمة أو النامية، إذ لكل منها سياساته الخاصة به.
- 2- يعدُّ مفهوم التنمية السياسية مفهومًا يتعلق بالوطنية، والرفاه الاجتماعي، أي كل ما يتعلق بالفعل التنموي العام.
- 3- التنمية السياسية قالب يشمل جميع مؤسسات الدولة، يضمن نوعاً من توازن العلاقة بينها.
- 4- إضفاء طابع الفاعلية، والإدارة، على النظام، لا يمكن من دونه الحديث عن تنمية سياسية، أو حتى تنمية سياسية مستدامة.
- 5- تمكن الاتحاد الأوربي من معالجة بعض مشكلاته الاجتماعية حصراً، ليتقدم نحو تنمية سياسية مستدامة.

ب- التوصيات

- 1- إيلاء أهمية خاصة للتنمية السياسية المستدامة، بوصفها سر تقدم الأنظمة السياسية، وديمومتها.
- 2- فصل التجارب المطبقة بهذا الخصوص، لتكون لكل نظام تجربته الوطنية الخاصة به، في تحقيق التنمية السياسية المستدامة.
- 3- عدم فرض قوانين وقرارات لا تتسم بالقبول الشعبي، لأنَّ هذا سيكون صعباً فيما بعد من تحقيق التنمية السياسية.

قائمة المراجع

أولا- الكتب

- 1- جون بيندر وسايمون اشروود، الاتحاد الأوربي مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص45
- 2- ممدوح مبارك، التنمية السياسية وارهاصات نشأة المفهوم، نشرة افق، مؤسسة الفكر العربي، (2017).
- 3- هشام بن عيسى بن عبدالله الدلاي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة الشرق الأوسط، (2017)، ص58

ثانيا- الرسائل والأطاريح الجامعية

- 1- ليث حمدي عبد الله الطالب، خصائص التنمية المستدامة ومقومات استراتيجيتها، (2024)، جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، ص1

ثالثا- المجلات والبحوث

- 1- أسامة عبد علي خلف، النظام السياسي للاتحاد الأوربي: أسس التكوين وبنية المؤسسات، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (108)، (2025)، ص222-223
- 2- حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (157)، مركز الاهرام، (2004)، ص78
- 3- دور البرلمان في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، الدليل البرلماني، المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ص57-60
- 4- كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والخمسون، ص126
- 5- محمد مطلق محمد عساف، نور حلبي أبو رومي وآخرون، مفهوم الشرعية ومعاييرها في الفقه السياسي الإسلامي، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد (8)، العدد (2)، (2023)، ص144
- 6- مرعي عمر مسعود باني، العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الرابع، (2017)، ص414-415
- 7- هدى ميتيكس، الجديد في التنمية السياسية رؤية نقدية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (28)، العدد (2)، (2000)، ص10-11
- 8- وسام محمد احمد بلابل، السياسات الاجتماعية ودورها في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في الريف المصري (برنامج حياة كريمة نموذجًا)، مجلة بحوث كلية الآداب، (2022)، ص554

رابعا - المواقع الإلكترونية

- 1- محمد عبد الجبار الشبوط، التنمية السياسية المستدامة وبناء الدولة الحديثة في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، (2025)، للمزيد زيارة الموقع الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles>
- 2- صباح بالة، التنمية المستدامة، الموسوعة السياسية، (2017)، للمزيد زيارة الموقع الإلكتروني: <https://political-encyclopedia.org/index>
- 3- رزان صلاح، خصائص التنمية، (2016)، للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com/>
- 4- نيك جاين، ما هي مشاركة المواطنين؟ التعريف والأهمية والامتثلة، (2024)، للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://ideascale.com/ar/>
- 5- <https://arabsdg.unescwa.org/index.php/en/read-digital-library-collaborate-voluntary-national-reports-non-arab-vnrs/report-implementation>
- 6 - <https://sdgs.un.org/goals>
- 7 - <https://hlpf.un.org/2026>
- 8- <https://www.agenda-2030.fr/en/agenda-2030/france/article/mobilized-stakeholders>
- 9 - <https://www.bundesregierung.de>

Foreign Reference

- 1- Camilla Adelle- Marc Pallemarts , Sustainable Development Indicators, An Overview of relevant Framework Programme funded research and identification of further needs in view of EU and international activities, seventy framework programme, 2009, p.26-28
- 2- PRESIDENCY CONCLUSIONS, LISBON EUROPEAN COUNCIL, 23 AND 24 MARCH 2000, <https://www.consilium.europa.eu>
- 3- Briefing note for the meeting of the EMPL Committee 5 October 2009 regarding the exchange of views on the Lisbon Strategy and the EU cooperation in the field of social inclusion, EUROPEAN PARLIAMENT, 2009-2014, https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/
- 4- LEADERSHIP AND THE LISBON STRATEGY- A missing link in the public sector?, A report from the Human Resources Working Group, EUPAN, 2006,p. 4-5
- 5- LEADERSHIP AND THE LISBON STRATEGY- A missing link in the public sector?, opcit,p.32
- 6- Government Effectiveness Indicator, millennium challenge corporation,USA, <https://www.mcc.gov/who-we-select/indicator/government-effectiveness-indicator/>
- 7- Hix ,Simon and Bjorn Hoyland, the political system of European Union, Bloomsbury Publishing, 2022,p.61